تحديث سياسة الاتحاد الأوروبي (EU)

مشاركة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية (IGO) في ICANN

إيلينا بليكسيدا

GE-002
03 نيسان، 2020

قائمة المحتويات

مقدمة 3
ما هو الاتحاد الأوروبي؟ 4
لماذا يهم الاتحاد الأوروبي مجتمع ICANN؟ 4
الهيكل السياسي للمفوضية الأوروبية والمفوضين ذوي الصلة بـ ICANN 4
أولويات المفوضية الأوروبية الجديدة 5
السياسات المحددة ذات الصلة بـ ICANN 5
الخاتمة 7

مقدمة

هذه الورقة هي الأولى في سلسلة من الأوراق التي ستوفر تحديثات وتحليلات لسياسة الاتحاد الأوروبي بشأن المواضيع والمبادرات والتشريعات المقترحة ذات الصلة المحتملة بمجتمع ICANN وبدور ICANN الفني في منظومة الإنترنت.

ما هو الاتحاد الأوروبي؟

الاتحاد الأوروبي (EU) هو اتحاد سياسي واقتصادي مكون من 27 دولة عضو[1] تقع في أوروبا، وتمتد من البرتغال إلى رومانيا والسويد وقبرص. لا يضم الاتحاد بعض دول البلقان مثل صربيا ولا المملكة المتحدة والنرويج وسويسرا.

لدى الاتحاد الأوروبي تفويض مباشر من الدول الأعضاء فيه لتنظيم "السوق الداخلية" عبر هذه البلدان، بما في ذلك حركة الأشخاص والسلع والخدمات عبر الحدود، ولكن أيضًا مجالات السياسة الأخرى حيث يكون التنسيق ضروريًا، بما في ذلك العدالة والحقوق الأساسية، والمناخ ومصايد الأسماك والسياسة الخارجية. لدى الاتحاد الأوروبي أيضًا ميزانية لدعم المناطق الأقل نموًا اقتصاديًا في المجموعة ولديه سلطات إنفاذ مباشرة تهم قانون المنافسة وإعانات الدولة. تحتفظ الدول الأعضاء بالحق السيادي المنفصل للتشريع في مجالات مثل الصحة والضرائب والتعليم والخدمات العامة، مع بعض الاستثناءات.

تتم إدارة الاتحاد الأوروبي من خلال ثلاث مؤسسات رئيسية هي المفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي. تقترح المفوضية الأوروبية، التي تمتلك السلطة التنفيذية، تشريعات جديدة وتطبق قوانين الاتحاد الأوروبي القائمة. سيتم بعد ذلك فحص التشريع الذي تقترحه المفوضية، وتغييره، والموافقة عليه من قبل المجلس الأوروبي، المؤلف من الوزراء ورؤساء الدول، والبرلمان الأوروبي، المؤسسة التي ينتخبها مواطنو الاتحاد الأوروبي.

لماذا يهم الاتحاد الأوروبي مجتمع ICANN؟

يمرر الاتحاد الأوروبي تشريعات للدول الأعضاء الـ 27 ولكن قراراته يمكن أن تولد تأثيرات خارج حدوده. وينطبق هذا بشكل خاص على التشريعات التي تنظم الفضاء "الرقمي"، بسبب الطبيعة غير المحدودة للإنترنت. قانون الخصوصية للاتحاد الأوروبي المتمثل في القانون العام لحماية البيانات (GDPR)[2]، على سبيل المثال، ينطبق على أي منظمة تقدم الخدمات لمواطني الاتحاد الأوروبي، سواء كانت المنظمة تتواجد في الاتحاد الأوروبي أو لا، ومن المتوقع أن يحظى "قانون الخدمات الرقمية" بنفس الانتشار خارج الاتحاد الأوروبي (أكثر أدناه)، والتي ستصلح قواعد المسؤولية للمنصات ووسائل التواصل الاجتماعي.

الهيكل السياسي للمفوضية الأوروبية والمفوضين ذوي الصلة بـ ICANN

تتألف المفوضية الأوروبية من كلية المفوضين من 27 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. إن أعضاء الكلية البالغ عددهم 27 هم القيادة السياسية للمفوضية الأوروبية، ويخدمون لمدة خمس سنوات. اعتبارًا من كانون الأول (ديسمبر) 2019، تولت مفوضية جديدة مهامها لولاية مدتها خمس سنوات.

المفوضية الجديدة، بقيادة رئيسة المفوضية أورسولا فون دير لاين منظمة في ثلاث مجموعات من المفوضين. في صميمها ثلاثة نواب رئيس تنفيذيين من المجموعات السياسية الرئيسية. نواب الرئيس الثلاثة لهم أدوار مزدوجة - للعمل كمفوض يقود إحدى إدارات الخدمة المدنية في الاتحاد الأوروبي (المديريات العامة) والعمل كمنسق لإحدى أولويات السياسة الرئيسية للمفوضية (الاستدامة، والرقمنة، والاقتصاد، والنمو). نواب الرئيس الثلاثة هم:

- مارجريت فيستاجير (الدنمارك، ليبرالية)، المسؤولة عن الصناعة والمنافسة الرقمية.
- فرانس تيمرمانز (هولندا، وسط اليسار)، الذي يقود الصفقة الخضراء الأوروبية والمناخ.
- فالديس دومبروفسكيس (لاتفيا، وسط اليمين)، المسؤول عن السياسة الاقتصادية والمالية.

كما يوجد خمسة نواب للرئيس يتمثل دورهم في تنسيق العمل بشأن أولويات المفوضية الأوروبية الأخرى، وثمانية عشر مفوضًا، مع مسؤولية المديرية العامة ومواضيع السياسة المحددة. ويتبع المفوضون الثمانية عشر لأحد نواب الرئيس.

أعضاء المفوضية الأوروبية الأكثر صلة بـ ICANN هم:

- نائبة الرئيس التنفيذي مارجريت فيستاجير التي تقود السياسة الرقمية للاتحاد الأوروبي
- المفوض تييري بريتون، الذي يقود السوق الداخلية الأوروبية.

يركزان معًا على السياسة الرقمية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الأمن السيبراني و 5G والاتصال وتدفق البيانات والذكاء الاصطناعي (AI).

[1] https://europa.eu/european-union/about-eu/countries/member-countries_en
[2] https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32016R0679&from=EN

الأعضاء الآخرون المهمون أيضًا هم:

- مارغاريتيس شيناس (اليونان، وسط اليمين)، الذي هو نائب الرئيس، ويعمل على تعزيز طريقتنا الأوروبية في الحياة. وهو مسؤول عن بعض جوانب السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في الفضاء السيبراني، بما في ذلك التضليل.
- يلفا جوهانسون (السويد، وسط اليسار)، مفوضة الشؤون الداخلية.
- ديدييه ريندرز (بلجيكي، ليبرالي)، المسؤول عن ملف العدالة وتنفيذ القانون العام لحماية البيانات.

أولويات المفوضية الأوروبية الجديدة

لدى المفوضية الأوروبية ثلاث أولويات رئيسية للفترة الحالية:

- ضمان اقتصاد أوروبي قوي وشامل في نفس الوقت.
- الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وخلق اقتصاد ومجتمع أكثر استدامة.
- تعزيز رقمنة الاتحاد الأوروبي.

فيما يتعلق بالهدف الأخير، لا تكمن الفكرة في محاولة تكرار النجاح الأمريكي والصيني على "الحوسبة ممتدة النطاق" ولكن تأمين سيادة أوروبا في الاقتصاد الرقمي من خلال تعزيز قدرتها في التقنيات الرئيسية مثل سلسلة الكتل والحوسبة الكمومية والخوارزميات.

على نطاق أوسع، تعتزم المفوضية الأوروبية لعب دور دولي متزايد، كنظير للصين والولايات المتحدة وروسيا. بناءً على نجاح القانون العام لحماية البيانات من أجل الخصوصية، سيسعى الاتحاد الأوروبي إلى تصدير نموذج جديد لتنظيم التكنولوجيا، استنادًا إلى المبادئ "التي تركز على الإنسان" والحقوق الأساسية.

وستكون مواضيع مثل حماية البيانات، والأمن السيبراني، والاستدامة، والتنمية الأخلاقية والمستدامة، واستخدام التكنولوجيا مواضيع عبر قطاعات متنوعة. وسيتعين على كل عضو في المفوضية الأوروبية تنفيذ المواضيع في مبادراتهم.

أبلغت اللجنة مؤخرًا رؤيتها لموضوع "تشكيل مستقبل أوروبا الرقمية"[3]، عن طريق تحديد الأهداف والإجراءات لتعزيز رقمنة الاتحاد الأوروبي.

السياسات المحددة ذات الصلة بـ ICANN

الأمن السيبراني

لا يزال الأمن السيبراني "أولوية قصوى" لمفوضية الاتحاد الأوروبي، التي ستواصل تعزيز المبادرات الهادفة إلى تحسين التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن تأمين المنتجات والبنى التحتية الآمنة عبر الاتحاد الأوروبي.

يساهم الأمن السيبراني القوي في تحقيق هدف "السيادة الرقمية الأوروبية"، وتقليل اعتماد الاتحاد الأوروبي على التكنولوجيا الأجنبية في القطاعات الاستراتيجية، وتحسين دفاعه ضد الهجمات السيبرانية. يعد التنسيق التشغيلي بين وكالات الأمن السيبراني في الدول الأعضاء وتفويض أقوى لوكالة الأمن السيبراني بالاتحاد الأوروبي وكالة الاتحاد الأوروبي للأمن السيبراني (ENISA) من المكونات الرئيسية لهذه الاستراتيجية.

ستقترح المفوضية التشريعات التالية:

- مراجعة للتوجيه بشأن أمن الشبكات وأنظمة المعلومات (NIS)[4]، الذي يهدف إلى تنسيق تحديد مشغلي الخدمات الأساسية. يتم تضمين موفري DNS في قائمة توجيه NIS للكيانات التي يجب تحديد مشغلي الخدمات الأساسية لها. في هذا الصدد، حددت بعض دول الاتحاد الأوروبي مشغلي الخدمات الأساسية داخل نظام اسم النطاق (DNS) بينما لم يحددها البعض الآخر. ستنظر المراجعة في ضمان الاتساق مع معايير تحديد مشغلي الخدمات الأساسية، بما في ذلك تقييم الحاجة إلى زيادة تنسيق المعايير التي تسمح لمزود DNS بالتأهل كمشغل للخدمات الأساسية. الخطة هي إجراء المراجعة بحلول الربع الرابع من عام 2020، ولكن قد يتم تعطيل الجدول الزمني بسبب جائحة COVID-19.
- مبادرة تشريعية لتعزيز الأمن السيبراني في الخدمات المالية

[3] https://ec.europa.eu/info/sites/info/files/communication-shaping-europes-digital-future-feb2020_en_3.pdf
[4] https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32016L1148&from=EN

بالإضافة إلى ذلك، تخطط المفوضية لنشر خطط شهادة الأمن السيبراني لإنترنت الأشياء (IoT) و5G وتقوم بتقييم الحاجة إلى تقديم شهادة إلزامية لخدمات معينة. سيحدد "برنامج عمل الاتحاد لتجديد شهادة الأمن السيبراني الأوروبي" (الذي ستنشره المفوضية في حزيران (يونيو) 2020 تقريبًا ويسبقه مرحلة تشاور) المجالات ذات الأولوية للحصول على شهادة على مستوى الاتحاد الأوروبي وتقديم قائمة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والخدمات والعمليات التي سيشملها مخطط إصدار الشهادات.

قانون الخدمات الرقمية - قواعد جديدة للمنصات والمحتوى

هناك مجال آخر قد يكون ذا صلة بمجتمع ICANN وهو يتعلق بتنسيق القواعد بشأن "الخدمات الرقمية" ومنصات الإنترنت. في أواخر عام 2020، ستقترح اللجنة "قانون الخدمات الرقمية" الذي سيحل محل توجيه التجارة الإلكترونية الحالي[5]، نظام المسؤولية عن خدمات الإنترنت.

الهدف الأساسي للمفوضية هو تنسيق القواعد عبر الدول الأعضاء المختلفة، ومعالجة المواد غير القانونية عبر الإنترنت وآليات إزالتها. تحقيقًا لهذه الغاية، من المرجح أن يركز صناع السياسات على عنصر واحد هو آلية تشغيلية لإزالة محتوى معين، ما يسمى "الإشعار والإجراء"، مع إمكانية الاستئناف واستعادة المحتوى المحذوف بشكل خاطئ.

نطاق القانون لا يزال غير واضح. في البداية، تم وضع القانون ليشمل أمناء سجلات أسماء النطاقات والسجلات في نطاقها، ولكن يبدو الآن أن المفوضية تريد حصر نطاق التشريع. ولذلك فمن السابق لأوانه افتراض أن أمناء السجلات والسجلات سيتم تضمينهم.

فيما يتعلق بـ "الملاذ الآمن" الذي يوفره توجيه التجارة الإلكترونية للمحتوى الذي تستضيفه المنصات، من غير الواضح أيضًا ما إذا كانت القواعد ستبقى كما هي أو إذا كانت المفوضية الأوروبية ستقدم مسؤوليات إضافية للمنصات الأكبر.

تخضع خيارات السياسة التي ستأخذها المفوضية الأوروبية في الاعتبار لتحليل وتقييم الأثر، بعد تقييم توجيه التجارة الإلكترونية منذ دخوله حيز التنفيذ حتى اليوم. تم التخطيط لإطلاق مشاورة عامة لمدة ثلاثة أشهر حول قانون الخدمات الرقمية في آذار (مارس) 2020. تم تأجيله الآن بسبب جائحة COVID-19.

الخصوصية والبيانات

تظل حماية البيانات قيمة أساسية للاتحاد الأوروبي وستُنير سياساته في السنوات القادمة.

يجري تنفيذ القانون العام لحماية البيانات من قبل السلطات الوطنية بالتنسيق مع المفوضية. ستقدم المفوضية الأوروبية تقريرًا عن تطبيق القانون العام لحماية البيانات، بعد عامين من دخولها حيز التطبيق. فترة التعليقات مفتوحة من 1 نيسان (أبريل) 2020 إلى 29 نيسان (أبريل) 2020، مع دعوة لتلقي التعليقات والآراء من أصحاب المصلحة. يعتبر النقل الدولي للبيانات الشخصية إلى دول ثالثة، وآلية التعاون والاتساق بين السلطات الوطنية لحماية البيانات، أحد المجالات الرئيسية للآراء والتعليقات.[6]

بالإضافة إلى ذلك، سيتعين على الاتحاد الأوروبي الانتهاء من إعادة صياغة توجيه الخصوصية الإلكترونية[7]، الذي يحكم سرية الاتصالات والتقنيات الإلكترونية مثل ملفات الارتباط على الويب.

لم يتقدم التشريع لعدة سنوات حيث يكافح المشرعون للاتفاق على مجموعة مشتركة من التعديلات. إذا استمر عدم التقدم، فقد يتم سحب الاقتراح، ثم تقترح المفوضية نصًا جديدًا. في هذه الأثناء، سيتم تحديث قواعد الخصوصية الإلكترونية الحالية لتتوافق مع أحكام القانون العام لحماية البيانات.

قد تنظر المفوضية أيضًا في مراجعة القواعد المتعلقة بالاحتفاظ بالبيانات. ألغت محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي ("المحكمة العليا" التابعة للاتحاد الأوروبي) عدة قوانين وطنية بشأن الاحتفاظ بالبيانات (بناءً على توجيه الاحتفاظ بالبيانات)، لكن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لا تزال تنظر في القدرة على الاستيلاء على البيانات المحتفظ بها التي يحتفظ بها مشغلو الاتصالات كأداة ضرورية لإنفاذ القانون. تجري الحكومات مناقشات جارية منذ عدة سنوات لإيجاد طريقة قانونية للحفاظ على أحكام الاحتفاظ بالبيانات، وقد تقترح اللجنة تشريعات في المستقبل.

---

[5] https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32000L0031&from=EN

[6] https://ec.europa.eu/info/law/better-regulation/have-your-say/initiatives/12322-Report-on-the-application-of-the-General-Data-Protection-Regulation

[7] https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32002L0058&from=EN ، والنسخة الموحدة https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:02002L0058-20091219&qid=1585059571119&from=EN

أخيرًا، فيما يتعلق بالبيانات غير الشخصية، اقترحت اللجنة مؤخرًا مبادرة لإنشاء "تجمعات للبيانات"، والتي ستجمع البيانات التي تنتمي إلى صناعات مختلفة (الطاقة والزراعة والسيارات). الهدف من "استراتيجية البيانات" هو استغلال إمكانات البيانات الصناعية من أجل تعزيز ورقمنة جميع صناعة الاتحاد الأوروبي.

الخاتمة

تراقب مؤسسة ICANN التطورات على مستوى الاتحاد الأوروبي وسوف تقدم مستجدات دورية مع تقدم مبادرات السياسة ذات الصلة أو الكشف عن مبادرات أخرى.